الجمهورية اللبنانية – مجلس النواب
الادارة المشتركة
تاريخ الورود ٢٠٢١/٠٢/٠١
الرقم ٢٠٢١/٠٨٧٠٥

اقتراح قانون معجل مكرر
(إعطاء مؤسسة كهرباء لبنان سلفة خزينة لعام 2021)

مادة وحيدة :

1. تعطى مؤسسة كهرباء سلفة خزينة بقيمة 1,500 مليار ل.ل (ألف وخمسمائة مليار ليرة لبنانية او ما يعادل مليار دولار اميركي) لتسديد عجز شراء المحروقات، وتسديد فوائد وأقساط القروض لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، وذلك من حساب العام 2021، على أن تؤدى السلفة بأمر من محتسب المالية المركزي بناءً على طلب وزير الطاقة والمياه، وتسدد هذه السلفة عبر الإقتطاع من المستحقات المتوجبة على الإدارات والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، وعلى أن يعتبر مجرد إستعمال الجهة المستلفة لهذه السلفة إقراراً منها بالقدرة على التسديد وفق الأسس المنصوص عليها في هذه المادة.

   لا يجوز لمؤسسة كهرباء لبنان وعلى مسؤوليتها أن تستعمل هذه السلفة أو أي جزء منها في غير الغاية التي أعطيت من أجلها .

   تتولى مؤسسة كهرباء لبنان تسديد قيمة هذه السلفة بموجب أوراق ومستندات وإيصالات وفق قانونها وأنظمتها المرعية الإجراء.

2. يصبح هذا القانون نافذاً ويعمل به فور نشره في الجريدة الرسمية دون أي إجراء لاحق.

Scanned with CamScanner

الأسباب الموجبة

حيث أن مالية مؤسسة كهرباء لبنان تعاني منذ سنوات من افتقاد التوازن المالي نتيجة عوامل عدة خارجة عن إرادتها في تطبيق المعايير الإستثمارية التي منحها إياها القانون والأنظمة الخاصة بها لإدارة أمورها مما جعلها تتكبد خسائر مالية جسيمة ناتجة ليس فقط عن الفارق الكبير بين سعر انتاج الطاقة الكهربائية وسعر مبيعها للمشتركين إنما أيضاً عن الهدر الفني والتعليق على الشبكة وعدم قيام الإدارات والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة بتسديد مستحقاتها المتوجبة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، ناهيكم عن إرتفاع ثمن المشتقات النفطية في الأسواق العالمية، لزوم تشغيل معاملها، إضافة إلى تقلبات وارتفاع أسعار السلع وقطع الغيار والخدمات الناجمة مؤخراً عن ارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية المعتمدة من قبل مؤسسة كهرباء كوحدة نقدية، دون سواها، لجباية إيراداتها، مما أدى حكماً إلى اختلال في توازنها المالي، وهي مؤسسة عامة استثمارية، فباتت عائداتها لا تكفي لسد تكاليف الإنتاج والصيانة وأكلاف تسيير المرفق العام لجهة الإنشاء والتجهيز ومصاريف الإستثمار.

وحيث ان الاستمرار بسياسة دعم فاتورة الكهرباء في لبنان يرتّب على مؤسسة كهرباء لبنان خللًا فاضحا بين كلفة الإنتاج على أساس العملات الأجنبية والجباية على أساس التعرفة المدعومة والمحتسبة بالليرة اللبنانية ينبغي تغطيته من الخزينة العامة تلافياً لتحميل مؤسسة عامة استثمارية نتاج وأعباء سياسة الدعم.

كما تجدر الإشارة إلى أن أسعار المشتقات النفطية العالمية ونقلها وتخزينها في تبدّل بشكل مستمر صعوداً ونزولاً، وإن أي تعديل في هذه الأسعار من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر، أو غير مباشر، على قيمة العجز بمدفوعات المحروقات لهذا العام.

لذلك جئنا بإقتراح القانون المعجل المكرر، المرفق ربطاً، لتأمين الأموال اللازمة لتغطية هذا العجز وذلك من حساب العام 2021.

آملين من المجلس النيابي الكريم إدراجه على جدول أعمال أول جلسة عامة ليتم مناقشته وإقراره.

Scanned with CamScanner